

وثيقة رقم 163 :

تصريح صحفي للمتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند
حول أسطول الحرية¹⁶³

24 حزيران/ يونيو 2011

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث الرسمي

بيان من المتحدثة فيكتوريا نولاند

”الذكرى السنوية الأولى“ للقافلة البحرية في غزة

شهد الشهر الماضي ذكرى مرور سنة على المجابهة التي وقعت بين القوات الإسرائيلية والناشطين عندما حاولت قافلة بحرية من السفن الصغيرة في 31 أيار/ مايو 2010 كسر الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة. والولايات المتحدة تأسف شديد للأسف للخسائر في الأرواح والإصابات التي وقعت بين الذين شملهم الحادث الذي وقع على ظهور السفن المتجهة إلى غزة.

ونحن يساورنا قلق من أن عدداً من الجماعات بصدد تنظيم قافلة ”ذكرى“ مرور سنة إحياء لذكرى الحادث بالإبحار من عدد من الموانئ الأوروبية إلى غزة في المستقبل القريب. فالجماعات التي تسعى إلى كسر الحصار البحري الإسرائيلي على غزة إما تقوم بأعمال لا مسؤولة واستفزازية تخاطر بسلامة ركابها. فهناك آليات كفاءة وموجودة لنقل المساعدات الإنسانية إلى غزة. ومثال ذلك أنه يمكن إيصال المساعدات الإنسانية وتسليمها في ميناء أسدود الإسرائيلي حيث يمكن إنزال الشحنات وتفتيشها ونقلها إلى غزة. ونحن نهيب بكل الراغبين في تقديم مثل هذه المساعدات إلى أهالي غزة أن يستخدموا هذه الآليات وعدم المشاركة في أعمال كالقافلة البحرية التي يجري التخطيط لها.

ويبرز قيام إسرائيل ومصر مؤخراً بضبط ومصادرة أنظمة عسكرية متقدمة وأسلحة وذخائر متجهة إلى غزة للجماعات الإرهابية بالإضافة إلى الهجمات الدورية بالصواريخ ومدافع الهاون من غزة على المدنيين الإسرائيليين، مشكلة تهريب الأسلحة غير المشروعة إلى غزة. وتؤكد هذه المصادرات الأهمية الحيوية لأمن إسرائيل في ضمان تفتيش كل الشحنات الذاهبة إلى غزة بالشكل المناسب بحثاً عن الأسلحة غير المشروعة والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

إن الولايات المتحدة مستمرة في قلقها من الأحوال في غزة، ولكنها تلاحظ أن الوضع الإنساني قد تحسن كثيراً خلال السنة الماضية، بما في ذلك الزيادة الملحوظة في مجال وتنوع البضائع والمواد التي تنقل إلى غزة، وزيادة في نشاط المشاريع الدولية، وتوسع تدريجي في الصادرات. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمناحين والمجتمع الدولي من أجل بذل المزيد وضمان تلبية احتياجات أهالي غزة.

ونحن مستمرين أيضاً في دعوة حماس إلى القيام بدور بناء بنبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقيات السابقة. ونؤكد أن تقديم أو محاولة تقديم أو التواطؤ لتقديم دعم

مادي أو غيره من الموارد لمنظمات مصنفة بأنها إرهابية أجنبية مثل حماس أو لمنفعتها يمكن أن يشكل مخالفة للقوانين المدنية والجنائية الأميركية وقد يؤدي إلى الغرامة والسجن.

وثيقة رقم 164 :

مقابلة مع موسى أبو مرزوق حول تشكيل حكومة التوافق¹⁶⁴ [مقتطفات]

25 حزيران/ يونيو 2011

• لماذا تأجل اللقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي في حركة حماس خالد مشعل بعدما اطمأن الفلسطينيون إلى أن المصالحة باتت على قاب قوسين أو أدنى؟ وهل ذلك مؤشر إلى تعثر أو فشل في ملف المصالحة؟

- الاجتماعات التي عقدتها حركتنا فتح وحماس لدراسة ملفات المصالحة كانت تسير بشكل لا بأس به. ولكن النقطة الجوهرية التي كانت حاضرة دوماً لدى الأخوة في حركة فتح كانت تتمثل في ملف الحكومة الفلسطينية، وعنوانه، بالنسبة إليهم، شخص رئيس الوزراء. توافقنا في البداية على أربعة أسماء، يكون من بينها خيار الرئيس، ثم اقترح الأخوة في فتح ألا تكون هذه الخيارات نهائية، وقد أضافوا اسم سلام فياض، غير أن الحوارات أفضت إلى استبعاد من يوجد عليهم تحفظ من قبل أحد الفريقين، ومن بين هؤلاء سلام فياض. ما حدث لاحقاً، أن الأخوة في فتح قالوا إنهم غير مفوضين للحوار حول هذه الأسماء، ما استدعى عقد لقاء بين الرئيس عباس والأخ خالد مشعل، وذلك باقتراح من حركة فتح، لكن الاتصالات التي جرت قبل عقد الاجتماع أثارت تساؤلات حول احتمالات نجاحه، خاصة أن الرئيس أبو مازن ما زال يرى أن اسم فياض يجب أن يكون مطروحاً في الحوار، ولذلك، فقد ارتأت حركة فتح تأجيل الاجتماع خشية عدم نجاحه، وقد وافقنا على ذلك، من منطلق حرصنا على نجاحه أيضاً.

المشكلة الثانية التي جعلت اللقاء يتأخر، كانت في قول أبو مازن بأن "هذه حكومتي... ومن حقي اختيار رئيس الوزراء". نحن نرى في ذلك قفزاً على ما تم الاتفاق عليه في جلسات الحوار. ففي ملحق التفاهات، تم الاتفاق بوضوح على تشكيل حكومة من كفاءات فلسطينية، وأن يجري اختيار رئيسها وأعضائها بالتوافق لكونها حكومة توافق وطني.

من الناحية القانونية، لا شك في أن تسمية رئيس الوزراء هي من حق الرئيس أبو مازن، ولكن ذلك يقابله حق آخر، وهو أن رئيس الوزراء لا بد أن يحصل على الثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني قبل أن يقسم اليمين، وهذا بدوره أصبح، بموجب التفاهات، أمراً توافقياً وليس قضية تتحكم بها الغالبية. وبذلك نحن نرى أن من حق الرئيس عباس أن يرشح رئيساً للوزراء، ولكن من حق حماس أيضاً أن تعترض أو توافق على هذا الترشيح.

(.....)

• لماذا الإصرار على رفض سلام فياض، فيما الطرف الآخر يرى إن وجوده سيجعل الحصار أقل وطأة، بالنظر إلى علاقته مع الغرب؟